

عبد الله الثاني يدعو لبرامج "إصلاح شفافة" في بلاده

الإمارات العربية المتحدة (CNN)

دعا العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، الأربعاء، إلى المضي قدماً وفق برامج إصلاحية واضحة شفافة، تمكن المملكة من تجاوز التحديات الاقتصادية، في وقت تشهد فيه البلاد حراكاً سياسياً واحتجاجات شعبية.

وأكد خلال لقائه أعضاء مجلس الأعيان، الذين يعينهم الملك، وليس لديهم صلاحيات برلمانية، "أن الأردن... قادرة من خلال تعاون الجميع والعمل الجاد، الذي يعالج الأخطاء ويرسم آليات تصحيحها والمستهدف مصلحة المواطن، على تجاوز جميع التحديات، وفقاً لما نقلته وكالة الأنباء الأردنية بتراً".

والأسبوع الماضي، تألفت قوى معارضة إسلامية ويسارية وشعبية أردنية في مسيرات موحدة الأولى في أرجاء مختلفة من المملكة احتجاجاً على موجة الغلاء التي تمر بها البلاد، مطالبة بـ"إسقاط الحكومة" الحالية، وتشكيل حكومة "إنقاذ وطني". وتواصلت الاحتجاجات رغم اتخاذ الحكومة جملة من الإجراءات لاحتوائها، كان آخرها إقرار زيادة على رواتب موظفي القطاع العام والمتقاعدين بواقع ٢٠ ديناراً (نحو ٢٨ دولاراً) مساء الخميس الماضي، سبقها تخفيض أسعار المحروقات.

وفي وقت سابق من الأسبوع الماضي، اعتذرت النقابات المهنية عن لقاء رئيس الوزراء الأردني، للتباحث حول الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، فيما خصص مجلس النواب جلسته الأخيرة، لمناقشة ارتفاع الأسعار مع هيئة الحكومة، امتدت لنحو ٦ ساعات.

وعقدت الجلسة على خلفية مذكرتين تقدم بهما عدد من النواب، تطالب الأولى الحكومة بخفض أسعار المحروقات، والبحث مع الحكومة في الإجراءات التي يتم اتخاذها لتخفيض الأسعار، فيما طالبت الثانية بتوضيح تسعير المحروقات.



انتفاضة تونس كشفت عن الافتراض الخاطئ لسياسة واشنطن في المنطقة

العالم العربي يحتاج لدعم جريء من الولايات المتحدة للديمقراطية

والاقتصادية. وأردفت بقولها إن التظاهرات تطلعت على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" من جانب حركات مجتمع مدني شعبية، وليس من جانب أحزاب معارضة سياسية. ومضت الصحيفة تنقل عن ستيفن كوك، الزميل في مجلس العلاقات الخارجية الأميركي، والمتواجد حالياً في مصر، قوله: "لا أعتقد أن بإمكانهم فعل أي شيء".

فالدبلوماسية موجودة لدى الأشخاص المنتمين في الشوارع.. وهؤلاء الناس يتحركون ويتصرفون من دون أن يكون هناك من يقودهم؛ وهم ليسوا إلا دمجاً لمجموعات".

مستعدة للتدخل واستكمال الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، عندما يتكرر نموذج الثورة التونسية في مكان آخر". وفي تقرير آخر لها، عاودت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأميركية لنقول إن الاحتجاجات المصرية قد تمكن من تنشيط قطاع كبير من المصريين، لكن من غير الواضح ما إن كان المحتجون بمقدورهم أن يسخروا تلك الطاقة لإحداث تغيير سياسي أم لا. ثم تابعت الصحيفة بتوجيهها الانتقاد إلى سوء التنظيم الذي بدأ واضحاً على صفوف المحتجين، خلال تظاهرهم للمطالبة ببعض الإصلاحات السياسية

استنجد الديمقراطية ذات النمط الغربي في العالم العربي، فيجب على مروجي الديمقراطية إبداء نفس المرونة والقدرة على الاستجابة التي تبديها الأنظمة العربية. ويعد أن ثبت خطأ الإستراتيجية التي كانت تنتهجها واشنطن لترويج الديمقراطية في الدول العربية في الماضي، بات بمقدورها الآن أن تبدأ على الأقل بإزالة قوانين الطوارئ والمحاکم الأمنية التي تعطي غطاءً قانونياً للممارسة التعسفية للسلطة السياسية من جانب الحكام المستبدين العرب، وضمان أن يكون هناك تواجداً معارضة ذات خبرة ومصداقية تكون

الراكة صوب اتجاه جديد. أما مجلة "ني أتانتيك" الأميركية فقالت من جانبها إن الانتفاضة التي شهدتها تونس وما أعقبها بعد ذلك من احتجاجات ومظاهرات في مصر قد أشاروا نقاشاً حول احتمالات نشر الديمقراطية في العالم العربي. ونقلت الصحيفة في الإطار ذاته عن خبراء قولهم إن تشكيل حكومة تمثيلية حقيقية أمر قد يكون من الصعب للغاية تحقيقه. وقال ستيفن هيديمان، نائب الرئيس البارز في معهد الولايات المتحدة للسلام "إن النظرية التي تقول إن الأنظمة العربية متصلبة وعفا عليها الزمن نظرية غير صحيحة. وإذا كانت

العربية استقراراً، ليجري التساؤلات حول من سيأتي عليه الدور. وأضافت الصحيفة أن معظم صنّاع السياسة الأميركيين يدركون أن هناك أنظمة عربية ستتهدد - في نهاية المطاف - لكن أحداً لم يخطر بباله أن ذلك سيحدث تحت قيادتهم. وأشارت ساينس مونيتور كذلك إلى أن دعم الديمقراطية في المنطقة العربية لن يتحقق من دون تحريض الناشطين وصناع القرار في واشنطن الذين يشتركون في الالتزام الفكري تجاه دعم الديمقراطية في الخارج. وقد تحظى العزيمة السياسية، أحياناً، بتأثير كبير إزاء تحريك السياسات الأميركية

الأميركية أنه حتى مع انشغال الرئيس أوباما بالملفات السياسية على الصعيد الداخلي، فإن الدعم الأميركي للديمقراطية في العالم العربي أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. ومن خلال استلهم روح ثورة الياسمين في تونس، اندلعت موجة من الاحتجاجات في الجزائر والأردن ومصر، وأوضحت الصحفية الأميركية أنه مع تنامي معدلات البطالة، وقلق الشباب، وتقدم الحكام في السن، يبدو أن المنطقة تستعد لدخول شتاء وربيع وصيف من السخط. وقد جاء سقوط نظام الرئيس بن علي، الذي كان يبدو واحداً من أكثر الأنظمة

القاهرة / وكالات مع تواصل ردود الفعل الدولية على الأحداث الاحتجاجية المتصاعدة التي شهدتها مصر على مدار اليومين الفائتين، تزامناً مع الاحتجاجات التي لا تزال تتوالى في تونس حتى بعد رحيل زين العابدين بن علي، قالت تقارير صحافية تحليلية أميركية إن الانتفاضة الشعبية التونسية أمطت النقاب عن ذلك الافتراض الخاطئ للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط - وهو المتعلق بأن الاستقرار يمكن أن يُشترى على حساب الحرية. ورأى تقرير نشرته في هذا السياق صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور"

الانتربول الدولي يصدر مذكرات توقيف بحق بن علي وأسرته

للمطالبة بإنهاء حكم الرئيس المصري حسني مبارك المستمر منذ ٣٠ عاماً واشتبكوا مع الشرطة التي أطلقت الغاز المسيل للدموع واستخدمت مدافع المياه لتفريق المتظاهرين. وإضافة إلى تعديل التشكيل الوزاري تسعى تونس إلى تشكيل مجلس "حكام" لتقادة البلاد للانتقال من مرحلة الحكم المطلق إلى الحكم الديمقراطي. وقال أحمد المستيري السياسي المخضرم الذي كان شخصية بارزة خلال عهد زعيم الاستقلال التونسي الرئيس السابق الحبيب بورقيبة أنه يأمل أن يتولى رئاسة هذا المجلس. وقال المستيري في مقابلة أمس الأربعاء أن المجلس سيجي الثورة.

وقالت تونس أنها تسعى إلى استصدار مذكرات اعتقال دولية بحق بن علي وزوجته وأعضاء آخرين في عائلته لتقديمهم إلى العدالة بتهم السرقة وارتكاب جرائم مرتبطة بالعمل عندما تضخمت ثروات المحيطين بالرئيس السابق خلال حكمه.

وقال وزير العدل التونسي الأزهر القروي الشابي أن تونس طلبت من الشرطة الدولية (الانتربول) إيجاد من فروا ومن بينهم الرئيس وزوجته حتى تتم محاكمتهم في تونس.

لكن رغم الاشتباكات أعلنت الحكومة المؤقتة أنها ستخضع ساعات حظر التجول المطلق منذ الثورة من مساء يوم الأربعاء. واندلعت الاشتباكات بالقرب من مكاتب حكومية في المدينة القديمة (القصبة) حيث أطلقت شرطة مكافحة الشغب الغاز المسيل للدموع على مئات المتظاهرين وغالبية من المراقبين والشبان الذين رشقوها بالحجارة. وكان المتظاهرون على ما يبدو من أبناء المناطق الريفية الذين كان يقبضون في مخيم خارج المجمع الحكومي. وهنك المحتجون ضد قوات الأمن واصفياً إياها بأنها "شرطة ليلي" في إشارة إلى زوجة بن علي التي كان ينظر إليها على أنها تتمتع بنفوذ متغلغل وحياة باذخة.



المسؤولين السابقين في الحزب الحاكم دون جدوى لفرض النظام. ويواصل المحتجون منذ أيام مطالبتهم بإخراج حلفاء بن علي من الحكومة الانتقالية. ووقعت مصادمات بين المحتجين والشرطة مرة ثانية يوم الأربعاء. وقال المتحدث باسم الحكومة طيب بكوش فيما نقلته وكالة الأنباء التونسية الرسمية يوم الأربعاء "التعديل سيعمل غدا الخميس". وقالت مصادر سياسية أن التغيير سيضم وزراء الداخلية والدفاع والخارجية. وحفزت الانتفاضة العرب في أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تواجه الكثير من الدول مشكلات مماثلة. واستسلم آلاف المصريين المثال التونسي وخرجوا إلى شوارع القاهرة ومدن مصرية أخرى

المتظاهرين، وأغلبهم من الشباب، تجمعوا وردوا عبارات تدعو إلى إسقاط الحكومة يوم الأربعاء. وقد عمد العديد منهم إلى رشق قوات الشرطة بالحجارة مما دفع قوات الأمن إلى إطلاق الغازات المسيلة للدموع. وكان عدد من المتظاهرين يحتشد خارج مقر رئيس الوزراء مطالبين باقالة جميع الساسة من الحكومة إلا أنه اضافة ان الحكومة لا تنوي الى الآن رفع دعوى قضائية ضد وزير الداخلية السابق رفيق بلحاج قاسم الذي قاد محاولات سحق الانتفاضة عند اندلاعها في الشهر الماضي. وكان الرئيس المخلوع قد طرد قاسم من منصبه قبل هربه إلى السعودية. من ناحية أخرى وقعت اشتباكات بين قوات الأمن التونسية ومتظاهرين أمام مقر الحكومة في

العاصمة بعدما حاول متظاهرون اقتحام اسلاك شائكة تحول بينهم وبين بعض الوزارات من بينها وزارة العدل. وقال شهود عيان إن قوات مكافحة الشغب عمدت إلى إطلاق غازات مسيلة للدموع. وكان عدد من المتظاهرين يحتشد خارج مقر رئيس الوزراء مطالبين باقالة جميع الساسة من الحكومة إلا أنه اضافة ان الحكومة لا تنوي الى الآن رفع دعوى قضائية ضد وزير الداخلية السابق رفيق بلحاج قاسم الذي قاد محاولات سحق الانتفاضة عند اندلاعها في الشهر الماضي. وكان الرئيس المخلوع قد طرد قاسم من منصبه قبل هربه إلى السعودية. من ناحية أخرى وقعت اشتباكات بين قوات الأمن التونسية ومتظاهرين أمام مقر الحكومة في

تونس / بي بي سي

أصدرت الشرطة الدولية (الانتربول) مذكرات اعتقال دولية بحق الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، وستة من أفراد أسرته. وقال الانتربول إنه طلب من الدول الاعضاء تحديد مكان المشتبه بهم واعتقالهم مؤقتاً لحين ترحيلهم إلى تونس. وكانت الحكومة التونسية قد طلبت من الشرطة الدولية (الانتربول) إصدار مذكرات توقيف دولية بحق بن علي وزوجته وعدد من اقاربه الذين فروا إلى البلاد عقب الانتفاضة السابقة. وقالت صحيفة "الشرق الأوسط" إن الحكومة التونسية تنوي مقاضاة بن علي واقاربه بتهمة "حيازة ممتلكات مستولى عليها وتحويل العملة الصعبة إلى خارج البلاد". كما اتهم وزير العدل اشتقاء زوجة الرئيس المخلوع باستيراد أسلحة والاتجار فيها وحيازتها بشكل غير قانوني.

وعدد الوزير التونسي أسماء سبعة من اقاربه بن علي موجودين فعلاً بقبضة القضاء، ولكنه اضاف ان عماد الطرابلسي ابن عم زوجة بن علي وصهر المطاري صهر الرئيس المخلوع قد فرأ إلى الخارج. وأضاف ان الحكومة طلبت من الانتربول ابراج اسم شقيق ليلي الطرابلسي بلحسن ضمن مذكرات التوقيف.

وقال الشابي إن ستة من أفراد حرس الرئيس المخلوع الخاص هم رهن الاعتقال، وسيحاكمون بتهمة النافر على أمن الدولة وتحريض المواطنين ضد بعضهم البعض باستخدام السلاح. إلا أنه اضافة ان الحكومة لا تنوي الى الآن رفع دعوى قضائية ضد وزير الداخلية السابق رفيق بلحاج قاسم الذي قاد محاولات سحق الانتفاضة عند اندلاعها في الشهر الماضي. وكان الرئيس المخلوع قد طرد قاسم من منصبه قبل هربه إلى السعودية. من ناحية أخرى وقعت اشتباكات بين قوات الأمن التونسية ومتظاهرين أمام مقر الحكومة في

ناسون مانديلا في المستشفى وحزبه يدعو إلى الهدوء

أ.ف.ب.

جوهانسبورغ دعا الحزب الحاكم في جنوب أفريقيا انصاره إلى الهدوء وعدم الانسياق إلى الذعر اثر نقل الرئيس السابق نلسون مانديلا (٩٢ سنة) إلى المستشفى لإجراء "فحوصات روتينية". وصرح الناطق باسم المؤتمر الوطني الأفريقي جاكسون متينبو لقاثة إيبونز الخاصة أن "مؤسسة مانديلا قالت لنا أنه في المستشفى لكشف روتيني ونحن نصحفنا". وأضاف "ندعو الشعب وخصوصاً وسائل الإعلام إلى عدم الانسياق إلى الذعر بدون مبرر". وكانت مؤسسة مانديلا قد قالت في بيان مقتضب مساء الأربعاء أن الرئيس السابق أدخل الأربعة مستشفى ميلبارك في جوهانسبورغ لإجراء "فحوصات روتينية" مؤكدة أنه ليس في خطر ويتمتع بمعنويات جيدة. ولم تتسرب أي معلومة عن صحة الحائز جائزة نوبل للسلام الذي قضى ليلته في المستشفى. وافادت صحيفة ذي ستار أنه خضع لفحص من الطبيب المتخصص في الرئة مايكل بليت.

حرب التسريبات.. السلطة تهدد بنشر وثائق تدين قطر

رام الله / وكالات

دخلت العلاقة بين السلطة الفلسطينية وقطر في أسوأ مراحلها بعد نشر قناة الجزيرة الفضائية وثائق تقول إنها تكشف ما دار في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية خلال العقدين الماضيين. وأكدت مصادر فلسطينية ريفية لصحيفة "الشرق الأوسط" أن السلطة الفلسطينية تلك وثائق مهمة من شأنها إدانة قطر في قضايا متعلقة بالمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، وأخرى لم تنشأ للصارحاً تحديدها، لكنها أوضحت (أنها خطيرة)..

وبحسب المصادر، فإن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، هو الذي منع نشر هذه الوثائق سريعاً، كما كان ينوي بعض المسؤولين الفلسطينيين، رداً على ما نشرته قناة "الجزيرة" القطرية من وثائق ضد السلطة، لكنها ستظهر في مراحل لاحقة.

وخلقت علاقة السلطة بقطر في أسوأ مراحلها على الإطلاق، وسمح في رام الله، بإحراق صور الأمير القطري كدلالة على تحميلة مسؤولية ما نشرته "الجزيرة" من وثائق مسربة. وبسبب هذا التوتر الكبير، ما زال الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، متردداً بينا يعتبر جريمة، وعلى ضرورة وقف

في الذهاب إلى قطر مطلع الشهر المقبل لحضور مؤتمر القدس الذي دعت إليه لجامعة الدول العربية، وإن كان هناك مسؤول كبير في السلطة قال له الشرق الأوسط، إنه سيذهب على الأرجح.

وأكدت عدة فصائل فلسطينية بينها حركة حماس والجهاد الإسلامي في اجتماع عقده الأربعاء في مدينة غزة على رفع الغطاء عن المفاوضات الفلسطينية التي أثرت الوثائق.

وقال اسماعيل رضوان القيادي في حركة حماس لوكالة الأنباء الفرنسية أنه أكد الحضور في الاجتماع على ضرورة رفع الغطاء عن المفاوضات و"إن سلطة قطر غير مخلوة للحديث باسم الشعب الفلسطيني كما أن أي اتفاقات يتم التوصل إليها مع الاحتلال لن تكون ملزمة لشعبنا".

بدوره قال خالد البطش القيادي في حركة الجهاد الإسلامي التي دعت إلى الاجتماع "دعونا جميع الفصائل الفلسطينية لهذا الاجتماع لاتخاذ موقف مما جاء في تسريبات قناة الجزيرة".

وتابع وكالة فرانس برس "أكد الحضور على ضرورة التمسك بالوثائق الفلسطينية وإن أي مساس بها يعتبر جريمة، وعلى ضرورة وقف